

منهم ضباط في " الداخلية" وأطباء ومدرسون ومحامون

«التميز» تعيد الجنسية إلى ثلاث عائلات



محكمة التميز

أكدت محكمة التميز اختصاص القضاء بنظر قضايا سحب الجنسية والزمّت وزارة الداخلية بإعادة الجنسية ومحامون.

«الإعلام»: منع إجراء لقاءات مع الطلبة تطبيقاً لقانون الطفل



وزارة الإعلام

أي وسيلة من عمل لقاءات صحافية أو «فيديوهات» لفئة الأطفال، لاسيما طلبية المدارس أثناء خروجهم منها، مشدداً على أن الوزارة ستتخذ الإجراءات القانونية تجاه أي وسيلة تخالف هذه التعليمات.

إحالة أمين عام «الوطني للثقافة» كامل العبد الجليل إلى التقاعد



المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

أصدر مجلس الوزراء، قراراً أحال بموجب، الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كامل العبد الجليل، إلى التقاعد.

«الصحة» تنفي صحة ما يعاد إثارته عن سرقة أدوية من صيدلية مستشفى الرازي



وزارة الصحة

أكدت وزارة الصحة «عدم صحة ما يعاد إثارته عن سرقة أدوية الصيدلية في مطلع مايو الجاري». وشددت الوزارة التأكيد

بالتنسيق والتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص

«ذوي الإعاقة»: أهمية دمج الأشخاص أصحاب الإعاقات المختلفة وإشراكهم في سوق العمل



جانب من الجهات الرسمية المشاركة بالاجتماع



بيبي العميري

المئة بسوق العمل وفقاً للقانون. وأوضحت أن هيئة ذوي الإعاقة ستقيم معرضاً لتوظيف ذوي الإعاقة الذين خضعوا للتدريب والتأهيل في 31 مايو الجاري بالتعاون مع جهات عدة منها هيئة القوى العاملة وديوان الخدمة المدنية واتحاد المصارف ومجموعة من الجهات في القطاعين الحكومي والخاص فيما يعتبر فرصة لتوظيف 74 منتسباً بمجالات مختلفة منها الإدارة المكتبية وخدمة العملاء ومهارات التواصل وغيرها.

من جانبها أكدت نائبة المدير العام لشؤون العمالة الوطنية في هيئة القوى العاملة نجاة اليوسفل "كونا" على التعاون المثمر بالسنوات السابقة مع "هيئة الإعاقة" وجمعية البناء البشري التي تهدف إلى مواءمة مخرجات

ذوي الإعاقة بمختلف المجالات مبينة أن الأسبوع المقبل سيشهد تخرج الدفعة الرابعة منهم بعدما تم تدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل. من جهتها قالت مدير جمعية البناء البشري عواطف السلطان لـ "كونا" إن توقيع مذكرة تفاهم مع "هيئة الإعاقة" يعتبر استكمالاً لحملة "شركاء لتوظيفهم" التي انطلقت عام 2018 وتشتمل على الأهداف ذاتها وهي التدريب النوعي المقترن بالتوظيف والبحث عن مسارات وظيفية جديدة لذوي الإعاقات المختلفة.

وأكدت السلطان حرص الجمعية على حشد المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص عبر توفير الوظائف اللائمة وتفعيل دور الجهات الحكومية لذات الهدف مبينة أن ذلك يمثل بتهيئة البيئة المناسبة للعمل وتأكيد نسبة الإشراك بالعمل 4 في

أكدت المدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة الدكتورة بيبي العميري أمس الخميس أهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة وإشراكهم في سوق العمل الكويتي بالتنسيق والتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص.

جاء ذلك في تصريح العميري لـ "كونا" على هامش الاجتماع التنسيقي الخاص بمتابعة الدمج الوظيفي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين استكمالاً لإنجازات مبادرة "شركاء لتوظيفهم" بالتعاون مع جمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية لتوفير فرص التوظيف المباشر في القطاع الخاص وفقاً لقراراتها. وأشادت بجهود جمعية البناء البشري والجهات ذات الصلة التي منذ ما يتجاوز أربعة أعوام وهي تعمل على تطوير وتأهيل

اللجنة المشتركة بـ«البلدي»: الانتهاء من دراسة لائحة الاتصالات قريباً



جانب من اجتماع اللجنة المشتركة في المجلس البلدي

الأسبوع المقبل مناقشة لائحة الاتصالات تمهيداً لانتهاء منها بعد دراسة كل الاشتراطات المطلوبة بهذه اللائحة.

على اللائحة من جهات مختصة وتمت إحالتها للجهاز التنفيذي لدراساتها وأخذها بالاعتبار. وذكر أن اللجنة ستجتمع

تستكمل مناقشة بقية اللوائح تباعاً حتى يتم الانتهاء منها. وأضاف أنه تم ورود العديد من المقترحات

وأشاد بجهود الجهاز التنفيذي في البلدية وكذلك الإدارة القانونية لإعداد هذه اللوائح، مستدركاً أن اللجنة

استكملت اللجنة المشتركة بين كل من اللجنتين الفنية والمالية والقانونية استكمال مناقشة مشروع لائحة البناء.

وقال رئيس اللجنة د.حسن كمال ان اللجنة بحثت التعديلات المقترحة من الجهاز التنفيذي بالبلدية على مشروع اللائحة والمتعلقة بجميع جداول البناء الخاصة بالاستعمالات المختلفة للمباني في الكويت والبالغ عددها 18 جدولاً. وأشار الى ان اللجنة لازالت تبحث الجدول الاول، حيث تمت مناقشة الاشتراطات اللازمة للتراخيص بالإضافة الى التعاريف والاشتراطات اللازمة للحضور والتدعيم للمباني بشكل عام وكذلك مساحات التشوين اللازمة والاشتراطات العامة للمباني.

«البيئة» أطلقت مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية خفيضة الكربون



الهيئة العامة للبيئة

النفطي بحلول عام 2040 بنسبة 50%، لافتاً إلى العمل على الوصول إلى الحياد الكربوني في القطاع النفطي في البلاد، بحلول العام 2050 والوصول إلى الحياد الكربوني لجميع

ول شددت الكندري على التزام دولة الكويت بكل واجباتها تجاه القوانين والمعاهدات والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، لأنها إحدى أهم الأدوات لمعالجة العضلات البيئية، التي تواجه

أطلقت الهيئة العامة للبيئة، مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية خفيضة الكربون والبلاغ الوطني الثالث عن تغير المناخ لدولة الكويت.

وقالت المدير العام للهيئة بالوكالة سميرة الكندري، إن اهتمام الهيئة بملف تغير المناخ يأتي تنفيذاً لرغبة واهتمام القيادة السياسية بهذا الملف، لافتة إلى سعي الهيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومشاركة جميع جهات الدولة ذات العلاقة بتغيير المناخ بتنفيذ جميع الالتزامات المفروضة على الكويت.